جامعة الدول العربية والتغيير والاصلاح في المنطقة العربية
قراءة في الخيارين القومي والإسلامي

أ.م.د خضر عباس عطوان
م.د ياسر علي ابراهيم
م.د احمد غالب محي

المقدمة

نشهد اليوم أن مفردة (الإصلاح) دخلت العالم العربي كمصطلح يحمل معاني عديدة، فالإصلاح هو في نهاية الأمر دعوة للديمقراطية والحداثة، دعوة للعدالة الاجتماعية والمساواة، دعوة للإصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فمن يقفل على نفسه باب الإصلاح سوف يزاح ويتنحى، ولسوف يتحقق ذلك لكن قد يأتي هذا بعد أن كبّد السلطويون البلاد شرّ البلاء وأنهكوا العباد.. لهذا فعلينا أن نعي ان دعوات الإصلاح وما يحمل من عناوين ، لاسيما الديمقراطية، هي في حقيقة الأمر طرح لمسألة السلطة، أي من يحكم، فهل هؤلاء السلطويون مستعدون للقبول مبدئيا بلعبة الديمقراطية.؟ أي الحكم من خلال ما تفرزه صناديق الاقتراع من نتائج تخول هذا الطرف أو ذاك بالحكم. هذه هي المسألة الأساسية في السياسات العامة للدول..

إذا كانت المطالبة بالإصلاح والتغيير من لدن الأنظمة، فإن الأنظمة التي تعد بالديمقراطية مثلا بالكلام.. سرعان ما تتراجع عنها، إذا ما رأت أن سلطتها مهددة، وتخشى من الديمقراطية عندما تتجذّر في بنية أي نظام فتصبح الحالة ثابتة كقانون عام من الصعب العودة عنها، كما علينا أن نعي أن كثيرا من الحركات السياسية طالبت وتطالب بالإصلاح والتغيير لكنها لا تختلف عن القوى المقصى بها، من حيث التنكر لكثير من المبادئ التي نادت بها ، فتلجأ إلى ممارسة صنوف من القمع والقهر ضد من أولاها الثقة ومحضها التأييد، وأوصلها إلى سدّة الحكم...

بعض النظم تنصلت من دعوات الإصلاح والتغيير، تتذرع مرة بخصوصية طابع البلد، ومرة أخرى بالظروف الخاصة، أو التذرع بالإصلاح التدريجي، مثل هؤلاء لا يملكون إرادة الإصلاح، وإلا فما الذي يمنعهم من تحقيق ذلك،

ولـــــو بـــــإجراءات أوليـــــة، كطمأنـــــة وتأكيـــــد للنوايـــــا.
إن نظرة متأنية إلى الواقع الإقليمي وحتى الدولي، وملاحظة هذه الدعوات الواسعة من النخب والجماهير معا للإصلاح والتغيير، تؤكد أن الإصلاح والتغيير طريق لابد من السير فيه، ولم تعد تشفع للحكومات الوصفات القديمة، هذه دولة تقدمية، أو يسارية، أو جمهورية، وتلك بالمقابل دولة رجعية، أو يمينية، أو ملكية.. فلم تعد الوصفات السابقة مرضية لإيهام الناس، ولن يمر هذه المخادعة على الناس هكذا، فأصبحت مواصفات أية دولة تصنف على طبيعة ممارستها للسلطة، وبأن السلطة منبثقة من الشعب، وتستمد شرعيتها بالتالي من شعب البلد المعني، وعلى هذا الأساس يمكن أن ينظر العالم إلى أية دولة، ومن ثم يقيمونها، بمدى تمتع شعبها بالحرية، أو تعرضه للقمع والاستبداد..
ان من أهم العوامل التي تدفع باتجاه التغيير، هو الوعي العام، والتقدم الثقافي والمعرفي، سعي النخب الفكرية والثقافية لبيان الحاجة والضرورة للإصلاح، وضمن هذا تأتي محاولات الرواد العرب في تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين في دفع بلدانهم نحو التغيير واللحاق بها إلى ركب التطور، فشل الليبراليين العرب في مسعاهم بسبب الأرضية غير المؤاتية حينها في تثبيت وترسيخ الديمقراطية في البلد، لتخلف على الواقع قوى راديكالية قومية أو يسارية أو تدّعي (اسلامها)، فضلا عن قوى متشددة ذاتها قادت شعوبها في المنطقة إلى الهلاك،

يطرح دراسة موضوع الربيع العربي الحاجة إلى تحليل مختلف الابعاد المتعلقة بالموضوع ومنها:

١-البعد النفسي
٢-البعد المجتمعي
٣-البعد الخاص بالدولة (العربية)
٤-البعد الخاص بالعالم العربي
٥-البعد الإسلامي
٦-البعد الإقليمي
٧-البعد الدولي

هذه الابعاد متداخلة ومتشعبة، انتهت كلها إلى كسر حاجز تقليدي استمر اللعب عليه لعقود عدة وهو ان هناك استحالة للجمع بين الحرية والامن في العالم العربي، وان هناك حاجة إلى بقاء الأنظمة الشمولية في هذا العالم. وهذا الامر برر انفاق الأنظمة العربية على التسلح وعلى بناء منظومات العمل الامني التي اهدرت كرامة المواطن العربي قبل ان تهدره اسرائيل ودول العالم

الغربي، وانتهى الحال إلى تقديس الدولة ونظام الحكم وهدر كرامة الإنسان، في معادلة معكوسة للسنة التي اقرها الخالق في كتبه المقدسة (وكرمنا بني آدم)، فهو لم يقل وكرمنا الدولة أو كرمنا نظام حكم.

وانتهت الثورات العربية إلى ازاحة بعض أنظمة الحكم التي اشاعت الفساد بين العرب، بقصد ضمان بقائها من خلال دعم المفسدين.

الا ان الثورات العربية طرحت مسالة في غاية الصعوبة، ستبقى مثار تحليل خلال السنوات القادمة، بعد ان ينتهي التوافق المرحلي بين قيادات التيارات الإسلامية الراهنة وبين الغرب، بمعنى ان الاجيال القادمة من الإسلاميين ستعتلي الحكم في الدول العربية، وستظهر مشاكل جديدة، فأنظمة الحكم التي انشات منذ منتصف القرن الماضي، اقيمت على اسس قومية ويسارية واميرية-قبلية، وانشأت معها جامعة الدول العربية على ذات الاساس([1])، بمعنى غياب الاساس الإسلامي أو الطرح الإسلامي في كل ما بني قبل العام ٢٠١٠، بل كانت أنظمة الحكم العربية انذاك تستمد شرعيتها من قتال الإسلاميين قبل غيرهم..

واليوم، وبعد ان انتهى بالتيارات القومية واليسارية والتقليدية إلى عدم القدرة على ادارة ملفة كرامة الإنسان العربي، وجدت القوى والتيارات الإسلامية قدرة على ملئ الفراغ،

[1]- رشا عبد الحميد طالب، اصلاح جامعة الدول العربية ومستقبل النظام العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين،٢٠٠٧،ص٩

فاستحوذت على الحكم في تونس ومصر، وهكذا صار الإسلاميون لهم الحكم في كل من موريتانيا وتونس ومصر والسودان، مع وجود قوي في المغرب والجزائر وسوريا والاردن والكويت واليمن، اما العراق فانه انتج نخبة اسلامية/سياسية منقسمة على نفسها ولطالما كان الصراع هو السمة الغالبة بين قطبيها أي القطب السني والاخر الشيعي وان كان قد اتخذ اشكالا متعددة ليصبح الشعب العراقي هو الخاسر الاكبر نتيجة هذا الصراع.

والاسئلة التي ستثار هنا هي:

-كيف سيكون حال جامعة الدول العربية في عالم ما بعد الثورات العربية؟

-هل ستكون الغلبة للتيار الإسلامي مبعث تجديد للفكر القومي الذي انشات في ظله جامعة الدول العربية؟

هذه الاسئلة وغيرها سنحاول الاجابة عنها في سياق بحثنا والذي تم تقسيمه وفقا للآتي :

اولا:الجامعة العربية والنظام العربي

ثانيا:الثورات العربية بين سياسات الجامعة العربية وواقع المجتمع العربي

ثالثا:محفزات ظهور التيارات الاسلامية في المنطقة العربية بعد التغيير

رابعا:التغيير في المنطقة العربية وضرورة تصحيح مسار العمل المؤسسي العربي .

أولا/الجامعة العربية والنظام العربي:

انشات جامعة الدول العربية في ظل وجود تيارين ضاغطين:

-محاولة تقليد العرب للنجاح الاوروبي في بناء دولة قومية منذ معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨، في ظل صراع مرير مع التخلف الذي اقترن بنماذج حكم إقليمية (الدولة العثمانية)

-شعور بريطانيا بضرورة تغليب التيار القومي العربي في مواجهة التيارين الإسلامي (التقليدي) والشيوعي (الذي يحضى بدعم الاتحاد السوفيتي انذاك)[١].

وهكذا انشات الجامعة، لكن في الوقت نفسه تكرست القطرية ولم يتحول غطاء الجامعة إلى استراتيجية للجمع أو التكامل انما بقيت اطار للعزل العربي.

وتعاملت الجامعة منذ نشاتها مع بعدين: الاول متعلق بالدولة العربية والثاني متعلق بالمجتمع والإنسان العربي، الا انها لم تستطع ان تحقق تقارب بين احتياجات المواطن والدولة انما كانت اقرب إلى أنظمة الحكم، على نحو ساعد على تزاوج أنظمة الحكم والدولة مما ولد فشل لهما واثر على شرعيتهما.

١-الجامعة العربية والدولة العربية:

بعد انحسار وتفكك الدولة العثمانية، عانت المنطقة العربية من فراغ سياسي واضح جراء غياب فعلي عن المشاركة في التفاعلات الدولية لقرابة سبعة قرون سابقة، عرفت المنطقة خلالها شتى انواع الاحتلال وتحت مختلف التسميات الشرقية منها والغربية، كلها انتهت إلى عدم قدرة العرب على انتاج نظام حكم مناسب قرين بوضعهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، فحاولوا وبتشجيع من بريطانيا وفرنسا تقليد ومحاكاة التجربة القومية الاوروبية، فظهرت الدولة العربية، وفي بعض الدول انحرف مسار الدولة القومية لتكون اما دولة يسارية راديكالية أو ان تكون دولة اميرية-قبلية، وفي هذا الظرف تاسست جامعة الدول العربية، لتكون راعيا للدولةالقطرية العربية[٢].

ومنذ خمسينيات القرن الماضي شهد نجم الدولة القطرية العربية الافول في مستوى شرعيته، فبعد ان دخلت أنظمة الحكم العربية في صراعات بررت ابتداءا شرعيتها تحت عنوان مقارعة الاستعمار ثم مقارعة الكيان الصهيوني ثم تدعيم جبهة المقاومة العربية (وقد بلغت الصراعات الـ ٢٥ % من صراعات العالم منذ الحرب العالمية الثانية حتى العام ٢٠٠٠، كلفت العرب قرابة الـ ١٥٠٠ مليار دولار كانفاق فعلي دون حساب عائد التنمية الضائع جرائها، وبلغت خسائرها البشرية نحو ثلاثة ملايين عربي قتيل، ومن اللاجئين والنازحين وصلوا إلى ١٤ مليون عربي، ومن المهاجرين قرابة ٢٧ مليون إنسان عربي، فضلا عن ظهور عدة مئات من الحكام والسياسيين العرب من بين اغنى رجالات العالم)، واتجهت أنظمة الحكم العربية بسرعة نحو[٣]:

أ-تدعيم بقاء الأنظمة الحاكمة بالاسم والعوائل والاشخاص.

ب-بناء اكبر شبكة استخبارات إقليمية ليس ضد عمليات التجسس الخارجية انما ضد مطالب الحرية والكرامة.

ج-ان من قتل على يد أنظمة الحكم العربية أو نزح أو هجر أو لجأ إلى الخارج هو اكبر مما قتلته أو اجبرته الدول الإقليمية والاجنبية الاخرى على النزوح أو الهجرة.

د-تكلست شرعية أنظمة الحكم العربية وفقدت معها الدولة العربية شرعيتها.

وخلال تلك المدة، كانت جامعة الدول العربية ينظر لها على اساس انها اطار يضم الكيانات السياسية العربية ولم يستطع التحول لغير ذلك، وهو اضعف رابطة ظهرت في تاريخ الأنظمة الإقليمية في العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما يقال فيها غير ملزم للدول الاعضاء.

ولم تسع الدول العربية الاعضاء إلى الاصلاح لا على صعيد الدولة العربية ولا على صعيد الجامعة العربية، وكانت احداث مثل انتكاسة حزيران ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل لثلاثة اضعاف ما اقيم عليها كيانها عام ١٩٤٨، واندلاع الحرب الاهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ واتجاه مصر إلى تطبيع علاقاتها مع اسرائيل عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩، ثم اندلاع الحرب العراقية الايرانية تحت الدعم السوري والليبي، ثم احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ ثم مشاركة العرب في انهاء قوة العراق طوال المدة بين ١٩٩١ -٢٠٠٣، ثم ضياع الصومال عام ١٩٩٢، ثم احتلال العراق عام ٢٠٠٣،.. كلها مؤشرات ان العالم العربي بات بحاجة إلى اصلاح، فالدول العربية باتت طاردة الا للحكام ومن يخدمهم ومن رضي من الشعوب بحكمهم تحت طائل عدم وجود خيارات للهجرة للخارج، فطرح بعض العرب الاكاديميين ضرورات لاصلاح نظام

الجامعة العربية في فترة انتقل الاتحاد الاوروبية من كونها منظمة بسيطة انشات بين دول متحاربة عام ١٩٥٣ إلى كونه اتحاد منظم للسياسات العامة للدول الاعضاء عام ١٩٩٢ ثم إلى نظام العملة الواحدة والى تنسيق السياسات الامنية والخارجية في الالفية الجديدة.

وخلال المدة اللاحقة على احتلال العراق، طرحت الولايات المتحدة تغيير المنطقة العربية من اربعة زوايا:

-اصلاح أنظمة الحكم العربية
-الاصلاح الاقتصادي
-التوسع في الحريات الشخصية ومنح المراة حريات اكبر
-اصلاح نظم التعليم

ثم دعت إلى اعماد الفوضى الخلاقة لكسر حاجز الخوف بين العرب من التحول للديمقراطية، ودعت فيه إلى احداث صراع سياسي-مجتمعي عربي داخلي وعربي إقليمي يكون مدعاة لظهور قوى تكون قادرة على احتضان مشروع دول عربية جديدة غير تلك القائمة، وبدأت بتطبيق مشروعها في العراق عام ٢٠٠٥.

وجوهر هذه الاصلاحات تنتهي إلى انهاء أنظمة الحكم التقليدية، فواجهتها الأنظمة العربية التقليدية بالرفض، وطرحت بعض الأنظمة الحاكمة مبادرات خجلة للاصلاح، سواء المتعلق بأنظمة الحكم أو بالجامعة العربية ومنها المبادرات اليمنية والقطرية والجزائرية، وكلها كانت غير جادة في احداث تغيير في نظام الدولة العربية، وفي شرعية أنظمة الحكم القائمة.

٢- الجامعة العربية والمجتمع والإنسان العربي:

ان دوام الدول هو رهين بمدى تعلقها بالمجتمعات والإنسان الذي ضمته بين جناحها، فالدولة هي تعريف اخر للإنسان الذي يعرف نفسه بانه من الدولة (س) أو (ص)، فالاصل التاريخي لم يكن الدولة انما الإنسان، فالإنسان سابق في تكوينه ووجوده من الدولة، وانما نشأت الدول لضرورات ومبررات، اختلف المفسرون في ايرادها بين اسباب اقتصادية تجميع مصالح، واخرى دينية تجميع اتباع الديانات وتوسيع قوة اتباع الديانة، وسياسية مبعثه تجميع عناصر القوة بيد فئة ما، وتاريخية قائلة بالتدرجية في اعمال التطور من الإنسان الفرد ثم الاسرة ثم القرية ثم المدينة وفيها تنوع اكبر ثم الدولة.. ولا سبيل لمعرفة ايها اصح من غيرها، ويعزز الاصل في هذا ان الخالق تعالى لم يقل وكرمنا الدولة أو الحكم انما اشار إلى تكريم بني آدم (أي الإنسان).

ونظرا لاهمية معادلة الإنسان في الحياة عامة، فان الغرب اهتم به بعد ان اتجه إلى الاستقرار وجعله مبعث شرعية الدولة وشرعية نظام الحكم، أي انه ثبت الإنسان (المواطن) وجعل الدولة والنظام السياسي متغيرين، ولا شرعية للمتغير دون رضا الثابت، اما المجتمعات الفقيرة حضاريا فانها تثبت الدولة بل وتثبت نظام الحكم مهما كان التدني في كرامة الإنسان (المواطن).

هذه المعادلة، لم تهتم بها الجامعة العربية، أي ان الإنسان والمجتمع غائب في تكوينها، انما هي اهتمت بكون الدولة هي الاصل دون الإنسان العربي، وهذا ما بات يعرضها للزوال، طالما ان الدولة وأنظمة الحكم في المنطقة لم تعد شرعية في نظر المواطن العربي عامة، فالدولة العربية وما انشأ عليها فلسفة وضعية انتهى زمانها، وهناك تغير في الغلبة للفلسفات الكبرى، اذا ما اعتبرنا تجاوزا ان الدين الإسلامي فلسفة. وياتي اهتمام المواطنين العرب وتوجههم نحو الإسلام ونحو الحركات الإسلامية تعبيرا عن عدة عوامل[٤]:

أ- فشل الفلسفات الوضعية في تقديم معنى للحياة أو في تطوير المستوى الحياتي، انما ازدات الفقر والبؤس

ب- العجز عن تقديم صورة مستقبلية فيها وان أمل بسيط، انما المستقبل مظلم، فلا حراك سياسي عند القمة، والبدائل بين القيادات الموجودة والمحتملة غير مقبولة

ج- اتجاه الأنظمة الحاكمة إلى اشاعة فساد مفرط، واباحية، بقصد تغيير قناعات المواطنين للحياة، وخلقوا طبقة انتهازية تفسر معنى الحياة وفقا لما تشتهيه الأنظمة الحاكمة، دون مراعاة للاخلاقيات الإسلامية والعربية

د-تقييد حريات المواطنين، عبر أنظمة استخبارية عديمة القيمة تتدخل في الخصوصيات ولا تحترمها، وكل اعمالها خدمة مصالح الحكام وليس الشعوب

هـ-في حين ان الحركات الإسلامية تقدم للمواطن العربي انموذجا للتضامن ونظرة لعدل اجتماعي، ودعوة للتكافل، ومشاركة في القرار عبر اسلوب ما فتئ العالم الغربي يحاربه الا وهو الشورى، وهي لا تعني الديمقراطية انما تعني مشاورة العلماء واهل الرأي، في حين ان الديمقراطية تدعو إلى حكم عامة الشعب وتساوي بين الجاهل وبين العلماء واصحاب الراي

هذه العوامل، وغيرها جعلت المتسيد على الشارع العربي منذ قرابة العقدين هو الجماعات والحركات الإسلامية بمختلف مشاربها، في حين ان المتسيد على السياسة ورأس مال الدولة هو رجالات السلطة وأنظمة الحكم، وهؤلاء لم يجعلوا في برنامجهم الكثير لبناء الدولة، انما كان همهم وجود مجتمع غير قادر على انضاج منافس لهم، فحاربوا الحركات الإسلامية المختلفة قبل

محاربتهم ما يضر بمصالح الدولة والمجتمع، وكان الاجدى البحث عن سبل تكييف علاقة الشرعية بين المواطن العربي والدولة وبينه وبين نظام الحكم، الا ان الذي حصل هو العكس فقد خلق جدار عازل بين المواطن من جهة وبين الدولة ونظام الحكم، فانتهى الحال إلى استغلال أنظمة الحكم السريع للدولة حتى صارت بلا عائد يبرر استمرارها، وهنا نرفض القول بان دعوات التفكك هي دعوات امريكية انما دعوات التفكك تبررها عوامل غياب العدالة الاجتماعية وسيادة الظلم الذي يدعوا إلى انهاء الدول القائمة والفتك بأنظمة الحكم العربية مهما كانت تسمياتها، وايتاء أنظمة تراعي القبول العامة من المواطنين لها.

واذا ما نظرنا إلى تجربة الاتحاد الاوروبي، نراه قد فرض القبول للمواطنين للاتفاقية المنشأة للاتحاد كشرط لاقامة الاتحاد، ولم يقم الاتحاد الا بعد الاستفتاء عليه شعبيا، بمعنى انه قد صمم من قبل الخبراء ثم تمت الدعوة للاستفتاء عليه، وكانت اغلب الانشطة التي يقوم بها معنية بقضايا الإنسان الاوروبي، اما الجامعة العربية، فانها انشأت وصممت للتعامل مع الأنظمة دون الإنسان العربي[٥]، وهكذا لما حدثت موجات التغيير بدأا من العام ٢٠١٠ سارت الجامعة كتوجه إلى التخبط، هل تقف مع الدول التي انشأتها؟ ام انها تتمرد على تلك الدول ومن ثم تبقى منظمة لمن؟

ثانيا/الثورات العربية بين سياسات الجامعة العربية وواقع المجتمع العربي:

توجد نظرة تباين عربية ودولية، سياسية واكاديمية وشعبية لمعنى التغيير الذي حصل منذ العام ٢٠١٠ وما زالت فصوله مستمرة إلى اليوم، وستبقى لسنوات لاحقة طالما بقيت الخريطة السياسية والدول المنشأة منذ منتصف القرن الماضي على حالها، فالبعض سماها ربيع عربي، واخرون سموها ثورات عربية، واخرون سموها سايكس بيكو جديد،.. ومهما كان المصطلح الاصوب المهم ان هناك انفجار ضخم حصل في فك ارتباط العلاقة بين الامن والحرية في المنطقة العربية الذي بنيت عليه علاقة الأنظمة الحاكمة بالشعوب العربية طيلة نحو سبعة عقود سابقة.

والامر لا يتوقف على الاسباب، انما الاختلاف موجود بشان النتائج ايضا، فعلى صعيد الاسباب:

-هناك من يرى ان ما حدث انما هو متعلق بفشل الدول وأنظمة الحكم العربية

-وهناك من يرى ان عالم اليوم بالانفتاح والمعاينة الذي اتاحته هو من تسبب بان ينتبه المواطنين العرب إلى تاخرهم

-وهناك من يرى ومنهم الكاتب محمد حسنين هيكل ان ما يجري هو حدث مفتعل استخدم مشاعر الناس البسطاء في التهيئة لمشروع تقسيم اكبر مما تدركه الشعوب العربية.

اما على صعيد النتائج، فانه لم يكتمل فصول ما حدث بعد، كما لم يستقر المشهد العربي على حالة واضحة، وتوحي المعطيات الموجودة بأنه ثمة ما هو قادم وجديد ومختلف، ولعل المتوقع هو واحد أو اكثر من الاتي[٦]:

أ-تغيير أنظمة الحكم على نحو ينبئ بصعود اكثر القوى تمثيلا للمجتمع العربي، وهي قوى إسلامية في العموم

ب-تدخل الارادات الدولية، في حالة عدم انسجام القوى الإسلامية مع المصالح العالمية الكبرى، على نحو يدفع القوى الظلامية علمانية كانت أو ذات اعتقادات دينة مرتبطة باجندات مع الغرب والقوى الإقليمية نحو اشاعة مظاهر اللااستقرار في العالم العربي

ج-تفكك الدولة العربية إلى عدة دول، واعادة التشكل وفقا لمعطيات جديدة يغلب عليها الطابع السياسي أو المذهبي أو الاثني، أو وجود مصالح غربية وإقليمية فيها. ان الاصل في التفكيك لا يعود لما حدث بعد العام ٢٠١٠ انما يرجع إلى العام ١٩٨٠ عندما كانت الحرب العراقية الايرانية مستعرة، اذ صرح مستشار الامن القومي الامريكي " بريجنسكي انذاك، بقوله:" ان المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة من الان (١٩٨٠) هي كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية تقوم علي هامش الخليجية الاولي–التي حدثت بين العراق وايران– تستطيع امريكا من خلالها تصحيح حدود سايكس- بيكو".

وعقب اطلاق هذا التصريح وبتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية، بدأ المؤرخ برنارد لويس بوضع مشروعه الشهير الخاص بتفكيك الوحدة الدستورية لمجموعة الدول العربية والإسلامية جميعا كلا على حدة ومنها العراق وسوريا ولبنان ومصر والسودان وايران وتركيا وافغانستان وباكستان والسعودية ودول الخليج الاخرى والدول العربية في الشمال الافريقي، بقصد تفتيت كل منها الي مجموعة من الكانتونات والدويلات العرقية والدينية والطائفية، وقد ارفق بمشروعه المفصل مجموعة من الخرائط المرسومة تحت اشرافه تشمل جميع الدول العربية والإسلامية المرشحة للتفتيت، ونورد هنا بعضا من تلك الخرائط للاطلاع:

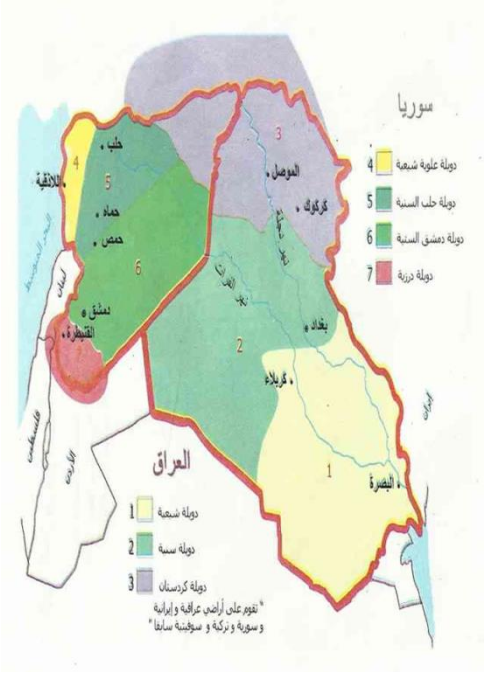
سوريا
4 دولة علوية شيعية
5 دولة حلب السنية
6 دولة دمشق السنية
7 دولة درزية
حلب
اللاذقية
حماة
حمص
دمشق
القنيطرة
الموصل
كركوك
بغداد
كربلاء
البصرة
العراق
1 دولة شيعية
2 دولة سنية
3 دولة كردستان
* تقوم على أراضي عراقية و إيرانية
و سورية و تركية و سوفيتية سابقا *

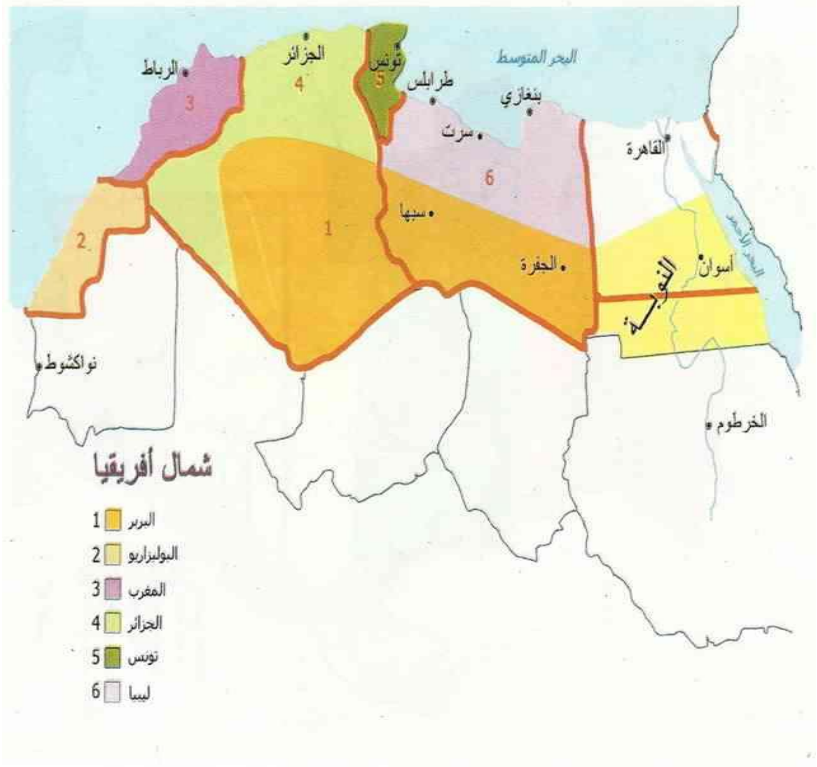

لكن هذه التقسيمات سرعان ما غيرت الولايات المتحدة رسمها في العام ٢٠٠٤ لتظهر لنا خريطة جديدة للمنطقة كما موضح بالشكل المرفق:

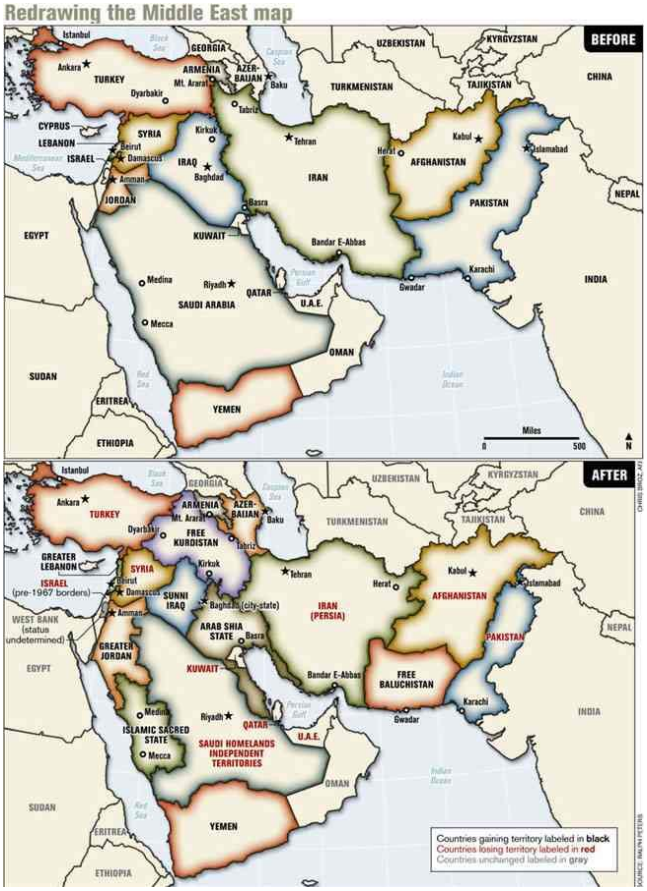

المهم هنا، ان هناك اتجاه دولي، مشفوع برغبات للمواطنين العرب بعد جدوى ابقاء الخرائط الراهنة للحدود، فاصل المشكلة هو غياب العدل الاجتماعي وشيوع الظلم الذي تمترس خلف عنوان الدولة وأنظمة الحكم، ومبررات الامن ،.. وكلها انتهت إلى افقار الدولة وافتقادها للشرعية اللازمة لبقائها كون الدولة وأنظمة الحكم ناصبت المواطنين العرب العداء قبل غيرهم.

ونتيجة لما تقدم، تصاعد المد الداعي للتغيير الذي احتاج إلى مساندة من الخارج، كما ان الخارج كان ساعيا لاحداث تغيير في المنطقة سواء عبر التدخل المباشر أو عبر جماعات داخلية داعية له، وهو ما عبرت عنه الولايات المتحدة بتفجير المنطقة بصراعات مختلفة (الفوضى الخلاقة) تنتهي

إلى وجود قوى تسيطر على اماكن محددة، تتفاوض معها الولايات المتحدة أو تتفاهم معها لضبط التفاعلات في مناطقها.

ان ما حدث هو انقلاب على الواقع السياسي، وتثبيتا لمفاهيم موجودة في العالم العربي ومنها القبيلة والإثنية والطائفية التي غالبا ما تمترس خلفها أو في ثناياها أنظمة حكم فاسدة، بدلا من أسس الوطنية، وداخلها وجدت طبقات ضيقة مارست الحكم بناء على مقتضيات استمرارها في الحكم، بحيث يصبح كل خروج عن هذه المعاني بمنزلة تمرد أو اضطراب سياسي يقتضي معالجته بطرق أمنية صرفة[٧].

لقد نجح الامر بطريقة داخلية شبه سلمية في تونس ومصر، وبشكل فيه دموية في اليمن، وانتهى إلى شكل دموي وبتدخل خارجي في ليبيا، والامر اكثر ماساوية في الحالة السورية، وفي الدول الباقية لم يعد بالإمكان القبول بما كان سائدا ونافذا طيلة العقود السابقة، وما يدلل على هذا الواقع هو امتلاك الساحات العربية للعدة اللازمة للتغيير وأدواتها (شباب رافض للواقع، أدوات اتصال وتواصل اجتماعي، وفضاءيات بعضها متواطأ وبعضها يعرض بعضا من الواقع على نحو يفسد على أنظمة الحكم متعة القتل المستور. وبعض الأنظمة لجأ إلى اشاعة وانماء روح ما قبل الدولة (قبلية والطائفية) بقصد جعل المواطنين امام خيارين: اما القبول بهم كحكام أو اطلاق الرهان للحرب الاهلية عبر تحويل موارد الدولة وثرواتها وعناصر قوتها نحو إلى المجموعات الاولية التي تحتمي خلفاها أنظمة الحكم والدولة.

في مقابل هذه الحالة التفكيكية نجد ان جامعة الدول العربية كانت عاجزة عن بلورة مواقف جدية في التعامل مع الحدث، وهذا الامر مفهوم، فممثلي الدول فيها هم ممثلي حكامهم وليسوا ممثلي مجتمعاتهم، لهذا بقيت في المقام الاول مشلولة حتى سقوط نظام الرئيس المصري حسني مبارك، فمصر دولة المقر، ومنها الامين العام للجامعة، حيث اتجه الامين العام إلى انتقاد الاتجاه السابق في حكم شعوب المنطقة والدعوة إلى اطلاق يد الشعوب في التعبير عن خياراتها، وانتهى الحال إلى ان تكون الجامعة ذات خطاب يدعو للتغيير بدعم مصري-خليجي، من دون وجود ارادة أو خيارات لفرض التغيير على من مارس الاستبداد والقتل من أنظمة الحكم في كبح الحريات.

ونقطة القصور في مواقف الجامعة نابعة من متغيرات عدة اهمها:

-عدم انتخاب ممثلي الجامعة من قبل الشعوب العربية انما هم عبارة عن ممثلين شخصيين للحكام العرب.

-ان الجامعة لم تؤسس مؤسسات مستقلة عن أنظمة الحكم

-ان الجامعة لم تؤسس لجيش عربي يكون قادرة على التدخل ضد من يفرض ارادته على شعبه ولا ينفذ التزامات تجاه احترام المواطنة وان يكون المواطن العربي هو الاصل وليست الدولة أو نظام الحكم
-ان الجامعة لم تعقد اتفاقات على غرار تجربة الجنوب افريقية لتفادي مرحلة الاختناق السياسي وحصول تغيير باثمان باهظة، بمعنى ان الجامعة لم تكن مستعدة لهذه المرحلة، اذ جابهت المرحلة بمخاطرها غير المحسوبة[٨].
وهنا، نقول ان الخطر هو في الركون إلى وعود من أنظمة ذاقت وتمتعت بالحكم والتفرد به، وتمتعت بتصفيات مختلفة للخصوم، فهذه لا يمكن ان تكون طرفا في الدعوة إلى اصلاحات، لهذ وكرأي كانت الجامعة صائبة في ايقاف عضوية سوريا في الجامعة إلى مرحلة الانتهاء مما يجري اما باقامة النظام اصلاحات تلبي سقف طموحات الشارع، أو ان يفرض الشارع السوري رأيه ويغير النظام الحاكم.

ثالثا/محفزات ظهور التيارات الإسلامية في المنطقة العربية بعد التغيير:

ان السؤال الذي يثار هو المتعلق بالاحتمالات التي ينطوي عليها سيطرة الحركات الإسلامية على المشهد السياسي في المنطقة العربية في السنوات القادمة.
لقد سبق وان بينا اسباب اتجاه المواطنين العرب إلى دعم بعضا من التيارات السياسية في المنطقة، وان هذه الحركات لم يكن لها دورا بارز في تحريك الشارع العربي تجاه استبداد أنظمة الحكم الموجودة، الا ان مسالة قوة هذه التيارات والحركات للاستحواذ على الشارع العربي خلال السنوات القادمة لا تزال مبعث شك.
والنقطة الاخرى التي لم تزل غير محسومة هو كيف سيكون تعامل مؤسسة بنيت على الاسس القومية مع تيارات وحركات تدعو إلى جعل الدين والعقيدة سابق في الانتماء على الاثنية والقومية، وهذه التيارات والحركات توت الحكم في بعض الدول العربية؟
وهنا تثار لدينا بعضا من الاسئلة، ومنها:
-الى ماذا ستنتهي الاحداث في المنطقة العربية؟
-وهل سيكون للحركات الإسلامية دور مؤثر في المستقبل العربي؟
-هل سنجد انفسنا امام حركات وتيارات إسلامية مغايرة لما موجود الآن، بمعنى اذا كانت الحركات
الحالية قد اختبرت في السلطة وفشلت في العراق وفي فلسطين، فهل هذا سيكون مدعاة للتجديد في الفكر السياسي الذي تقوم عليه هذه الحركات؟

- وكيف ستتعامل الحركات والتيارات الإسلامية مع التيارات القومية، ومع الدولة العربية؟

يمكن تحديد مكانة التيارات والحركات الإسلامية في المجتمع العربي في ضوء أربعة معضلات وتناقضات تواجه المجتمع العربي خاصة والإسلامي عامة اثناء التعامل مع قضايا الحكم والحياة والفرقة الناجية والتقديس،..[٢]:

١- جور السلطة، مقابل الخضوع،

٢- الفقر المتسارع انتشاره، مقابل ثقافة القناعة والرضا،

٣- تزايد الوعي بان الإسلام الدين الذي انتقاه الخالق للخلق، مقابل ثقافة التجهيل والطاعة والعلمنة،

٤- رد الفعل من قبل بعض المواطنين العرب المسلمين على السياسات الغربية في المنطقة، والتي دفعتهم لتعريف انفسهم أو دعمهم لالوان سياسية إسلامية محددة، مقابل الاغراء الغربي بقبول استقطاب المثقفين العرب.

ان الإسلام هو الدين الذي ارتضاه الخالق للخلق (اليوم اتممت عليكم نعمتي)، وهو دين للحياتين، دين جعل هناك حدين بين كل حكم من احكامه، حدا للمتقين الخالق حق تقاته، وحد للمتقين الخالق قدر الاستطاعة، مما سمح بفتح بات الاجتهاد.

وما اثير ويثار انما تعلق بتولي الحكام مهمة تثبيت أي الحدين هي الاصلح للامة، وعندها ثبت من ثبت من علماء الامة كلامه على اساس انه رأيا ملزم، فتم تقديس الآراء والاجتهادات فوقعت الامة في المحضور. نحن هنا نتحدث عن مقصد دين الخالق الذي قبل التعددية الدينية وليس الفكرية فحسب، بل وانه قبل من يكفر بانعم الخالق ولم يقطع أو يقتر عليه رزقه، وهو القادر على انهاءه. فعن أي إسلام نتحدث؟

في اعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي السابق لم يبق للغرب من عدو يبرر ما ينفقه على آلة الحرب، فاتجهت انظار الخبراء فيه نحو العدو الاخضر الا وهو الإسلام، لكن هل من الاخلاقية ان يبرر العدو باتباع دين كامل؟ لقد بدأ الغرب بانتاج الإسلام السياسي وليس الإسلام المجتمعي التعبدي في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، كمحاولة لبلبلة وسط الاتحاد السوفيتي، وكمحاولة من اسرائيل لضرب المتبقي من اتفاق عريض على التيار القومي العربي، واوجدا من التنظيمات ما اوجداه، الا ان السحر أو بعضه انقلب على الساحر، اذ سرعان ما تسبب الفقر والاستبداد السياسي في حث عقول المتضررين من

العرب المسلمين للرجوع قليلا باتجاه تلك الحركات أو افكارها فنشأ الجيل الثاني من الإسلاميين السياسيين وليس همهم سوى ملئ الفراغ أو الانقطاع عنه، ثم نشأ الجيل الثالث الذي لم يفهم من الإسلام غير العنف الذي دعت اليه اصول تلك الحركات، فنشا إسلام الشارع (إسلام يحاكي الدين وفقا لفهم المجتمع والشارع) وليس الإسلام الحقيقي الذي يدعو لتغليب الحوار، إسلام يدعو مريدوه إلى كسب الشارع لاجل الكسب وليس لاستحضار الغاية من خلق البشر الا وهي (ما خلقت الجن والانس الا ليعبدون، خالق في الارض خليفة،..)، فبتنا نشهد معمم وملتحي: لا يعرف ولا يدعو للصلاة، يدعو للزكاة والخمس ولا يعرف اصولهما وكيفيتهما ومواضع استحقاقهما والادهى انه لا يدعو للحج، يدعو للتمتع ولا يدعو للصوم، يدعو للموت على طريقة الدعوة الظرفية للخالق لبني اسرائيل (اقتلوا انفسكم) ولا يدعو للحياة (افسدوا فيها وقطعوا الحرث والنسل)،..

فنحن نتحدث عن جماعات ارتضت ان توظف فقراء ومساكين الامة بقصد الوصول على جماجمهم واعراضهم واموالهم للمتعة والسلطة، ولا نتحدث عمن أراد الدين كما اراده الخالق للخلق كونه دين الفطرة ودين ما ارتضاه الخالق للخلق.

لكن، لماذا دعم الغرب ما دعم من إسلام سياسي؟ ان الأمر يرجع للأسباب الاتية[٩]:

١- في اعتقاد الغرب ودراساته ان صحوة الإسلام ستكون في آخر الزمان، وان ما سيهد عرش مملكة اسرائيل هو المسلمين (المسلمين الحقيقيين الذين لا يشركون في ولائهم للخالق من أحد)،
٢- ان خير ما يبرر انفاقهم على ترسانتهم العسكرية هو عدو ضبابي والذي جسد في الإسلام، فبرر به وعليه الانفاق الخرافي على ميزانيات التسلح، فبات الغرب في جانب تقني وتسليحي لن يصله بقية العالم لا غداً ولا بعده،
٣- ان خير وسيلة لشق المسلمين واستباق استنهاض دين الخالق هو باستحضار من يفرقه من بين ابناءه، فكان من المفلسين سياسياً من استحضر الإسلام كاداة سياسية وليس كغاية يشتري بها المال والسلطة بل والمتعة.

ان هذه الاسباب عرضة للرد والنقد، ان الإسلام مشروع الخالق الذي دعا اليه ورضي به، وهو مشروع للحياتين الدنيوية والاخروية، مشروع للسياسة وللاقتصاد وللمجتمع، فكيف يدعوا من يدعوا للإسلام وهو من يشرف على فتح الملاهي ودور الزنا والمتعة والقمار، بل ويستثمر فيها؟ ويحميها؟ بمعنى

ان الحركات الإسلامية باتت تقبل بعض الإسلام وترفض بعضه الاخر. لو كنا في عالم غير مسلم لقلنا (لندرأ عن انفسنا، أو كونوا ذميين، أو ان الحاكم كافر ولا يرد الا بالتقية، أو ان اضعف الايمان هو رفضه بالقلب)، لكن، ان من يحكم هو من يمارس ذلك؟

لا حوار مع الاخر على قضايا العبادة، وعلى دين الخالق، وعلى الحدود الشرعية، هذا هو الإسلام، انما الحوار والمسامحة مع الاخر على التعايش والتعامل، الا ان الهوان الذي وصلته الامة بأيدي ابنائها دفعتهم لقبول ما يريده الغرب من إسلام يسعى هو لتطبيقه بيننا.

لقد وصلنا قبل مدة رسالة تقول، انتم تدعون لتطبيق الشريعة في عالم اليوم في بلاد المسلمين، فلنقارن الكلام بالاتي[١٠]:

أ- انتم تدعون لطلب العزة والكرامة (وكرمنا بني آدم)، والعزة عندكم أي المسلمين مفقودة بارادتكم، فكم من مسلم يقتل يوميا على ايديكم وأيدي الآخرين ولا تبالوا، وكم من عفيفة تفقد شرفها تحت طائل غياب الكرامة لدى الحاكم، وكم،.. فمن انتخب هؤلاء غيركم. في المقابل، تعال للغرب الملحد العلماني: الكل فيه من مواطنيه معزز ومقدر ومحترم كرامته مهما كان دينه، ومن يهن من الحكام يقتل نفسه سياسيا كونه لن ينتخب بعدها.

ب- انتم تدعون للعبادة (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون): فهل تستطيع عبادة ربك في بلاد المسلمين بحرية؟ اما نحن المسلمين في بلاد الكفر والالحاد فنعبد الخالق كما نريد.

ج- انتم تدعون إلى بناء واعمار الارض (اني جاعل في الارض خليفة): فما الذي أنجزتموه في مقياس الإنسانية، وما الذي رعته الأحزاب الإسلامية من مشاريع علمية إنسانية؟ اما نحن في الغرب الملحد والكافر فاننا المسلمون عمود حضارته، وهو يسهل لنا ان نبني وان نصنع وان نفكر بما نريد.

هذا هو حالنا، ولكن حالنا لا يطلب منا ان نطلب من الغرب أو ان نسمح للغرب ان يستحضر وجوده فينا، وان يعطينا دروسا في الإسلام الذي ارتضاه الخالق لنا.

ومن زاوية أخرى، ان العالم الغربي ما فتئ يزيف الحقائق عن الإسلام، وعمل إلى الضد من الإسلام كدين ارتضاه الخالق للخلق. وهكذا، يبدو ان النقاط التي جعلت الغرب يتجه لضرب الإسلام فينا باتت باطلة: فبتنا بلا إسلام حقيقي انما هو إسلام يضعه السياسي لنا ثم بعد ذلك اذا وجد ذلك السياسي ان مصالحه وليس مصالح الإسلام تقتضي ايقاف العبادات وايقاف دين الخالق بين الخلق

يوقفه. حتى بتنا امام أحزاب سياسية تتعاطى مع شعارات إسلامية ولسنا امام أحزاب إسلامية، قاعدتها المتعاطفين معها وليس قاعدتها المسلمين، فشعاراتها خاصة ولا تمثل الإسلام أو المسلمين عامة. ودليلنا هنا هو الصراعات والانشقاقات والتحالفات الحزبية التي ترتبط بها هذه الأحزاب؛ بل ان حالة العراقية اعطت دروسا اخرى في تحول القيادات (الإسلامية) بين الأحزاب (الإسلامية) والعلمانية!!

وفي الاجابة عن سؤال: لماذا ظهر الإسلام السياسي في بلاد المسلمين؟ فانه علينا مناقشة بعض ما يذهب اليه الإسلاميون. ان أهل المشروع السياسي الإسلامي يقولون بتكامل مشروعهم، وانهم وان مارسوا السياسة الا ان الغاية النهائية تتجسد بتكامل الإسلام، ومقاومة الدهرية والانفصال بين العقيدة والحياة بين العبادة والمعاملة بين المسجد والسوق بين الدين والدولة، في حين نرى ان غاياتهم مازالت تعيش التخبط، فالذي نعيشه هو حياة حزبية سياسية، وليس إسلام بالمعنى الذي اراده الخالق للخلق، والذي هو أوسع وأشمل وأرقى مما موجود، والذي بسيادته ساد المسلمون العالم وقدموا حضارة من أرقى الحضارات التي بناها بنو الإنسان، وفيها قبل المسلمون التعددية الفكرية، وكل تلك التعددية هي إسلامية، وهذه تناقض الشمولية والأحادية وسلطة الرأي الواحد التي تقول بها (الأحزاب) الإسلامية، كل على اختلاف مشربه واختلاف إدراكه واختلاف هدفه[١١].

هذا الفهم للإسلام، والذي يشكل في اعتقادنا روح الإسلام وجوهره، هو الشيء الذي لا تراه هذه الأحزاب، وذلك لأنهم (يؤدلجون) الإسلام وفق فهم ضيق لا يرى إلا الاتجاه الواحد، رغم أن كل الاتجاهات متاحة، ولأجل ذلك تراهم يتصارعون وينشقون عندما لا يجدون عدواً مشتركاً يجمعهم. وهذه نقطة بالغة التعقيد، لعبت عليها بعض الأحزاب السياسية الإسلامية من حيث الضغط على الاعتقادات الاجتماعية بقصد ضمان سيادتها في اوساطها الاجتماعية من خلال ادعاء امتلاك واحتكار المقدس[١٢].

والواضح مما نرصده كاكاديميين، ان المنطقة العربية والعالم عامة قد دخل شرنقة كبرى، مفادها:

١-ان الضياع الروحي الذي يعانيه الإنسان،
٢-الفقر المادي،
٣-الاستبداد الذي يعيشه الإنسان الشرقي،
٤-الازدواجية السياسية ودورها في تسيد انماط ثقافية سلبية،

كل ذلك جعلت الإنسان يبحث عن حلول في عالم الارواح وفي عالم ما بعد الجن والانس، ووجد البشر الآتي[٣]:

أ-هناك من ارتضى بالسحر أداة ووسيلة وغاية،

ب-وهناك من وجد في السياسة وسيلة وغاية،

ج-وهناك من بحث عن الخالق في عودة ملفته للنظر،

د-وهناك من تاه ولم يجد له مخرج إلى اليوم.

وكل من هذه المجموعات البشرية دخل في غايته، والذي يهمنا منها هو مجموعتان: من دخل في السياسة كاداة وكغاية، ومن دخل في البحث عن فلسفة الخلق وغاية الخالق منه.

اما من دخل في السياسة فاننا شهدنا ونشهد نشوء حركات تتغذى على طرح الدين كمشروع حياتها، الدين كوسيلة طالما ان المشاريع الشيوعية والراسمالية والقومية قد افلست أو اضعفت ولم يعد لها تقبل بين البشر في العالم العربي، وان مشروع طرح الدين كبرنامج عمل سياسي مربحة بشكل ملفت للنظر فهي تستقطب التائه وقد تستقطب مرحليا الباحثين عن فلسفة الخالق في الخلق، عن طريق ايهامهم مؤقتا بانهم خيار ملائم. وطرح الدين كسياسة تسبب بالاتي:

أ-تسييس الدين

ب-الحصول السلس على اصوات الفقراء وجهلة الامة

ج-الحصول على مصدر لا ينضب من الاموال وربما من دماء واعراض البشر

د-واذا كان السياسيون بارعون فانهم سيحصلون على اعانات الغرب وغيره لوجودهم، كونهم جزء ارتضى ان يكون بارادته مشروع لتفتيت الامة.

واما البشر الذين دعوا لايجاد أو البحث في ذات الخلق، فاننا نجدهم قد تحولوا عن قناعة نحو الإسلام كدين، وهؤلاء منهم العلمانيون والملحدون سابقا ومنهم من اقترن بدين أو معتقد سابق على الإسلام، الا انهم وجدوا ان الخالق يتجسد في دينه الذي دعا اليه، وهو الإسلام فتحولوا نحوه.

اما ايهما سيبقى في الساحة السياسية، فاننا نقول ان ما نشهده اليوم من اشاعه الامية في العالمين العربي والإسلامي واتساع ساحة الامية والجهل، تجعلنا نقول ان الغرب تحول في مشروعه نحو زيادة عدد غير المتعلمين في العالم العربي، وهؤلاء يسهل التغرير بهم، وهم وقود وثروة للإسلام السياسي، وبذلك

اوجدنا قاعدة لاستمرار الإسلام السياسي لمدة جيل من الزمن قادم (ثلاثة عقود) بحكم طريقة التنشئة التقليدية المنتشرة في العالم العربي.

وفي العالم العربي عامة، وبضمنه العراق الذي كان محسوبا عليه رسميا وفعلياً حتى وقت قريب، استحضرت السلطة العنف والدكتاتورية كوسيلة لادارة الحكم، وانتهى ذلك الاستحضار إلى وجود شرخ بين الحكومة وبين الشعب، استطاعت حركات الإسلام السياسي ملء اغلبه، وكان ذلك الملء برضا الطرفين:

١- كون حركات الإسلام السياسي في الغالب قد رضيت بمشروع السلطة الا انها أرادت ملء الفراغ وعدم التحول نحو التدين فضلا عن كونه منجم ذهب في التربح،

٢- وبعضه خشية السلطة من اندفاع الشباب الذي فقد الامل بالحياة نحو الحركات الإسلامية المسلحة ضد شرعية الأنظمة الحاكمة، والدعوة ان تكون هي البديل عنها.

هذه هي بعض الاسباب التي دفعت السلطة للتغيب، كما ان ما متاح من موارد لم يكفي للتقسيم على ثلاث:

-الحاكم واقربائه من جهة،

-والشعب من جهة اخرى،

-ومستقبل البلاد والعباد من جهة ثالثة

فانتهى الحال إلى توجيه الثروة نحو الحكم والحاكم، فبتنا نجد ان نصف قرن من مراحل الاستقلال في العالم العربي بكل ما استطاعت ان تجلبه من ثروات بترودولارية كانت بلا مخرج تنموي؟ لننظر إلى العراق، فقد دخله بين العامين ١٩٥٨ وحتى ٢٠٠٣، مقاسا باسعار السوق اليوم نحو (١٥٠٠ مليار) دولار، الا ان ذلك كان بلا عائد على البلاد والعباد؟ وخلال المدة بين ٢٠٠٣ و٢٠١١ دخل العراق نحو (٨٠٠ مليار) دولار، وهي بلا عائد؟ وما ذكرناه عن العراق ينطبق على كافة الدول العربية باستثناءات، منه ما بناه الخليجيون على رمال صحرائهم، الا ان البشر العربي يكاد يفقد الامل بالمستقبل، فالفقر والبطالة والاستبداد منتشر، والسلطة معنية بالتوريث وتحقيق النقاط على الشعب، واستدعاء المقدس والخوف بغية البقاء،..

وهكذا نجد ان الحركات السياسية الإسلامية قد وجدت موطئ لها بين تفكير الشباب الضائع أو الباحث عن فرصة، ومن لم يستطع ان يفرق بين الإسلام والسياسة فقد ضاع بينها وقبل وتقبل تلك الحركات والأحزاب بوصفه دين، كون ما تعرضه هو دين جديد (ياخذون بعضه وينكرون بعضه الآخر) يأخذ السلطة

ولا يأخذ احكامها أو اصولها ولا (يامرون بالمعروف وينهون عن المنكر)، فمتى يدعون لذلك؟ وهل نعلم كم تسبب هؤلاء بكره البشر للإسلام كونهم جاءوا كسياسيين ولم يجيئوا كإسلاميين؟

وبذلك، تكون السلطة قد حضرت للشارع لكنها حضرت بثوب الإسلام وباللحى وبالسبحة والعمامة والخمس والمتعة، ولكنها لم تحضر بالاسم كونها سلطة بكل ما تحمله من مفسده. وهكذا، وجدنا انفسنا امام انتهازية كبرى.

وعندما انتهى العقد الاول من القرن الحالي كانت هناك ثلاث ظواهر موجودة[١٣]:

أ- حركات الإسلام السياسي، وهي نتاج ما استثمره الغرب والحكام والسياسيين فظهر ما ظهر من سياسيين يرتدوا الدين لباس لعملهم،

ب-الفقر والبطالة والاستبداد، فالفقر في هذه المنطقة يفوق ما عداها، وما موجود من ثروات في المنطقة يفوق ما عداها، فكيف ظهر التناقض واستمر؟، نجد الاجابة بالاستبداد والحكم المطلق الذي سعى السياسيون بل وبعض (الإسلاميين) لتوريثه، وظهور اجيال السياسيين الجدد الذين ورثوا الحكم والثروة التي لا تعد ولا تحصى، فالسياسة في العالم العربي تجارة، ومشروعيتها تبرر بسهولة:

-نسب عائلي شريف يوجد من يعتقد بوجوب الدفاع عنه،

-الظرف والتحديات الخارجية تبرر وجودهم،

-مبررات الثورة ومن قام بها قبل نصف قرن تبرر وجودهم،..

وهكذا وجدنا ان معدلات الفقر تزداد كلما زادت معدلات الثروة الموجودة، ولا برامج اجتماعية وسياسة لحماية الفقراء، ولا برامج دينية لحمايتهم (ومما رزقناهم ينفقون، الزكاة)، فتحولت السياسة إلى مجتمع غاب،.. ويشجع على حياة الغاب،

ج- الولايات المتحدة وإسرائيل، فإسرائيل تريد ان لا تبقى من الدول العربية الحالية من شيء الا وتفتت، بحيث تبقى هي القلب لمحيط يتفتت بشكل دول متعادية، اما الولايات المتحدة فتتفق معها على ذات النية والغاية، وطرحت مشروعها بالفوضى الخلاقة في العام ٢٠٠٤، بمعنى ترك المجتمع يتصارع بين قواه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن ينتصر منها تتفاوض الولايات المتحدة معه بوصفه الاكثر اهلية لتمثيل المجتمع بدلا من دعمها لنظم شمولية كلاسيكية فقدت مبررات وجودها. الا ان احداث العراق وما تسببه الطرح الأمريكي من إخراج انموذج بشع في القتل والسرقة وتدمير الذات والمستقبل وهدم للدين دعتها للتريث في تحقيق مشروعها مباشرة، وتغيير الادوات نحو الادوات غير المباشرة، فباتت بعض قوى المجتمع تتبنى على نحو متسع للطروحات الأمريكية في التغيير، في حين كانت قوى السلطة تدعوا إلى التريث

في الاصلاح بقصد انتزاع اكبر قطعة من غنيمة السلطة كلما طال عمر السلطة قبل ان يأتي التغيير أو التغير ليطيح بها، الا ان قوى التغيير استنجدت بالمظلومية والفقر والاستبداد وانهاء المستقبل، فحققت دعواتها استجابات واسعة من الشباب بقصد التغيير.

والغريب هنا، ان السياسيين الإسلاميين لم يظهروا ويتحملوا الكلف والخسائر في العالم العربي، كما لم يدعو إلى الثورة على الفقر والاستبداد والظلم، انما بقوا منعزلين ومترقبين، وهذا ما يطرح سؤال: لماذا؟ وقبله هناك سؤال: لماذا لا تدعوا حركات الإسلام السياسي إلى انهاء اسرائيل أو تدمير مصالحها؟[١٤]

إن الذي جرى ويجري اليوم في المنطقة العربية، لا يخرج عن ردة فعل إنسانية، وضمن مفهوم ومنطق ردة الفعل على القوة الظالمة الباطشة. وسيلحظ العارفون الدارسون لفلسفة التاريخ أنّ فيما حصل سيكون قدر كبير من الفتن على الإسلاميين قبل غيرهم، مما لا تُحمد عقباها، وبصورة ربما تقترب من الذي جرى و يجري في العراق بسبب التغيير والاصلاح بديمقراطية مستوردة. والمسألة بجلها لا تخرج عن حقيقة ان الطبيعة تكره الفراغ، فالإسلاميون استلموا نتائج ما جرى من تغير في المنطقة ولم يشاركوا في اغلب مفاصلها[١٥].

اما ما يتعلق بصور التعامل بين الأنظمة التي صعدت أو التي ستتجه للاصلاح وبين الجامعة العربية، فانه سيكون موضع اشارة النقطة الاخيرة من هذه الورقة البحثية.

رابعا/التغيير في المنطقة العربية وضرورة تصحيح مسار العمل المؤسسي العربي:

ان الواقع الدولي الراهن يتجه صوب ظاهرتين متناقضتين:

-الاولى نحو ظهور اكثر من مركز قوة في العالم، عسكرية وسياسية واقتصادية وحضارية،

-والثانية، تركز عوامل القوة بيد عدد من القوى الكبرى، على نحو يجعل بعض الدول والشعوب خارج دائرة صنع الحضارة الإنسانية أو المشاركة بها، وبضمنهم العرب.

في خضم هذا المحيط وتفاعلاته، واحتمالاته، فان العرب مازالوا ضائعين على مستوى:

-الفرد

-المجتمع

-الأنظمة السياسية

-الدولة
-التعاون الإقليمي في اطار مؤسسة جامعة الدول العربية، ولم يستطيعوا تفعيل عمل الجامعة أو ايجاد بديل عنها؛ وما اوجده العرب من نظم إقليمية فرعية (مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي) هي اتحادات شخصية وليست اطر مؤسسية فاعلة، وهي تزخر بالتناقضات والمشاكل.

اذن، هناك ضغط على جامعة الدول العربية يتاتى من عدة اتجاهات، وهي غير مهيأة للتعامل معه:

١- فمن جهة الإنسان العربي، ان نفسية هذا الإنسان قد اتعبت من جراء ارهاقه بتوفير متطلبات البقاء وليس الرفاهية، رغم وفرة الموارد العربية، بل ان خيارات الإنسان العربي اصبحت شحيحة بين: البقاء وتحمل ذلة المعيشة، أو الارتهان بالارادة الحاكمة وتقديم فروض الطاعة لها وتحمل امتهان الكرامة، أو الهجرة حيث التحرر والكرامة،

٢- من جهة المجتمع العربي وقواه الفاعلة، فان المجتمع اتجه نحو قبول تغيير القناعات بالفلسفات الوضعية المادية التي تبنتها الأنظمة الحاكمة، ومنها العلمانية والقومية والشيوعية وغيرها من الحركات اليسارية، وبات المجتمع بين الضياع الفكري، وقبول الحركات الإسلامية التي تتوافق والغرب وبين الحركات الجهادية التي قدمت تفسيرات متشددة للدين الإسلامي،

٣- من جهة أنظمة الحكم العربية التقليدية منها والتي قامت باصلاحات والتي ظهرت بعد العام ٢٠١١، فباستثناء الأنظمة التقليدية التي تتفق وبقاء الجامعة، فان أي اصلاحات لن تتناغم مع الجامعة بواقعها الحالي ما لم تغير الجامعة ميثاقها على نحو يجعلها قابلة للبقاء في محيط تسوده الاصلاحات التي دعت اليها الولايات المتحدة:

-الديمقراطية وتداول السلطة سلميا
-الليبرالية الاقتصادية والخصخصة
-تحرير المراة
-صياغة نظم تعليمية تغلب عليها النزعات المادية والعلمانية، ويتم تغييب التعليم الديني أو تعديل مضمونه

اما الأنظمة التي ظهرت بعد العام ٢٠١١ فان الثوب الإسلامي، أو هكذا يظهر، هو ما يسود الدول التي ظهرت، وهذا الشكل لن يتناغم مع مضمون قومي-علماني تحمله الجامعة، مما يتوجب تعديل ميثاق الجامعة لتكون بمحتوى قريب من محتوى الأنظمة التي ظهرت،

٤- من جهة احتياجات العمل العربي المشترك، فان العرب هم افقر المجتماعات الإنسانية اليوم في الحضارة الإنسانية، اذ لا اسهام حضاري في المنجز الإنساني العالمي، بسبب كون المنطقة طاردة للكفاءات العربية،
٥- من جهة طبيعة التحول في النظام الدولي، فان اغلب القوى الكبرى اصبحت تتفاعل من اجل البروز، والنهوض وتولي مراكز في قيادة الحضارة الإنسانية، والقوى الكبرى تتجه في تعاملها مع المنطقة العربية نحو الاتي[١٦]:
-استقطاب اكبر قدر ممكن من المهاجرين العرب المثقفين والعلماء المطرودين من قبل الأنظمة والثقافات التقليدية السائدة في العالم العربي
-اقامة أنظمة حكم مساندة للمصالح الغربي أو ابقائها تحت التاثير من قبل تلك القوى
-التواجد العسكري والسياسي في المنطقة واستغلال ثرواتها لصالح تلك القوى.
هذا الامر جعل من الدول العربية عامة غير قادرة على التنمية، وجعل الجامعة العربية في محيط غير ايجابي لتحق انجاز.
وكل ذلك يثبت ان جامعة الدول العربية غير مهيأة للتعامل مع التحولات التي جرت في العالم العربي.
ما تقدم، يجعلنا نقول، بضرورة ان تعيد الجامعة فلسفة وجودها من حيث:
-اسباب استمرار وجودها
-اهدافها في المرحلة القادمة
-طرق التعامل مع العمليات والتفاعلات على المستويات الاتية: الإنسان العربي، المجتمع العربي، الأنظمة الحاكمة، التعاون العربي الفرعي، التعاون العربي الدولي
-ايجاد نظام فاعل لالزام القرارات العربية: الخروج من شرنقة الاجماع إلى نظام الاغلبية[١٧]، وجود مجلس امناء منتخب من قبل الشعوب العربية، وجود جيش تابعة للجامعة العربية، بمعنى التحول من كونها منظمة دول إلى كونها مؤسسة شعوب.

قائمة المصادر

١ - د.عبد المنعم سعيد، الدولة العربية الحديثة أولا؟!، الشرق الاوسط اللندنية، ١٨ فبراير ٢٠٠٩ العدد ١١٠٤٠

٢ -خضر عباس عطوان، ظاهرة الانفصال في العالم العربي، العالم العربي بين التغيير والتفكك في ضوء تحديات الاصلاح الداخلية والضغوط الخارجية، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، العدد ٤، ص ص٦-٧.

٣ -شمس الدين الكيلاني، مؤسسة القمة ومستقبل النظام العربي، الحياة اللندنية، في: ٢٦ آذار ٢٠٠٩.

٤ -خضر عباس عطوان، ظاهرة الانفصال في العالم العربي، مصدر سابق، ص ص٨-٩.

٥ - غازي دحمان، الثورات العربية في مرآة المستقبل، الجزيرة المعرفة، ٢٢ أذار ٢٠١١
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٥٧٣٨٤D٧E-FD٠A-٤٧٤٠-٨٦CB-٥١٦٦٩AEAC٧A٧.htm

٦ - غازي دحمان، الثورات العربية في مرآة المستقبل، المصدر السابق.

٧ -ميثم الجنابي، التيار الإسلامي ومهمة تأسيس البدائل العقلانية في العراق، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في الوطن العربي، كانون الثاني ٢٠٠٥
http://www.ssrcaw.org/guest/Savecomment.asp?action=save

٨ -خضر عباس عطوان، ظاهرة الانفصال في العالم العربي، مصدر سابق٤، ص ص١٠-١١.

٩ -خضر عباس عطوان، المحفزات الاقتصادية والاجتماعية للإسلام السياسي في المنطقة العربية، ندوة: تيار الإسلام السياسي ما بعد الثورات العربية وانعكاساته على العراق، المركز التنموي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٨ تشرين الاول ٢٠١١، ص ص٥-٦.

١٠ -راشد الغنوشي، هل فشل الإسلام السياسي؟، مركز الرافدين للبحوث والدراسات الإستراتيجية
http://www.alrafedein.com/filemanager.php?action=save&id=٥١٠
١١ -تركي الحمد، الإسلام الحزبي، مركز الرافدين للبحوث والدراسات الإستراتيجية
http://www.alrafedein.com/filemanager.php?action=save&id=٤٩١
١٢ -خضر عباس عطوان، المحفزات الاقتصادية والاجتماعية للإسلام السياسي في المنطقة العربية، مصدر سابق، ص ص٨-١٠.
١٣ -خضر عباس عطوان، ظاهرة الانفصال في العالم العربي، مصدر سابق٤، ص ص١٧-١٨.
١٤ -سري سمور، وجود فرع لتنظيم القاعدة في فلسطين ممكن ام مستحيل، جنين، بلا، ٢٠٠٥.
١٥ -عماد صلاح الدين، لماذا لم تكن الثورات العربية إسلامية؟
١٦ - عماد فوزي شعيبي، تحول النظام الدولي.. وفرصة العرب في دور إستراتيجي، الجزيرة معرفة، في: ٢٦ شباط ٢٠٠٩
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٢٧٥٥C٤AF-١٣C١-٤٦٥C-B٦B٣-E٩٢EC٥D٥B٤DE.htm

الهوامش:

[١]- رشا عبد الحميد طالب، اصلاح جامعة الدول العربية ومستقبل النظام العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين،٢٠٠٧،ص٩.

٢- خليل اسماعيل الحديثي،النظام العربي واصلاح جامعة الدول العربية ، بيت الحكمة، بغداد ،٢٠٠١،ص٦٥.

[٣]- علي محافظة، النشأة التاريخية للجامعة العربية ،في جامعة الدول العربية الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ط٢، ١٩٩٢،ص٣٣-٣٧.

د.عبد المنعم سعيد، الدولة العربية الحديثة أولا؟!، الشرق الاوسط اللندنية، ١٨ فبراير ٢٠٠٩ العدد ١١٠٤٠

٤ - خضر عباس عطوان، ظاهرة الانفصال في العالم العربي، العالم العربي بين التغيير والتفكك في ضوء تحديات الاصلاح الداخلية والضغوط الخارجية، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، العدد ٤، ص ص٦-٧.

٥ - شمس الدين الكيلاني، مؤسسة القمة ومستقبل النظام العربي، الحياة اللندنية، في: ٢٦ آذار ٢٠٠٩.

٦ - خضر عباس عطوان، ظاهرة الانفصال في العالم العربي، مصدر سابق، ص ص٨-٩.

٧ - غازي دحمان، الثورات العربية في مرآة المستقبل، الجزيرة المعرفة، ٢٢ أذار ٢٠١١ http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٥٧٣٨٤D٧E-FD٠A-٤٧٤٠-٨٦CB-٥١٦٦٩AEAC٧A٧.htm

٨ - غازي دحمان، الثورات العربية في مرآة المستقبل، المصدر السابق.

٩ - خضر عباس عطوان، ظاهرة الانفصال في العالم العربي، مصدر سابق٤، ص ص١٠-١١.

١٠ - خضر عباس عطوان، المحفزات الاقتصادية والاجتماعية للإسلام السياسي في المنطقة العربية، ندوة: تيار الإسلام السياسي ما بعد الثورات العربية وانعكاساته على العراق، المركز التنموي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٨ تشرين الاول ٢٠١١، ص ص٥-٦.

١١ - راشد الغنوشي، هل فشل الإسلام السياسي؟، مركز الرافدين للبحوث والدراسات الإستراتيجية http://www.alrafedein.com/filemanager.php?action=save&id=٥١٠

١٢ - تركي الحمد، الإسلام الحزبي، مركز الرافدين للبحوث والدراسات الإستراتيجية http://www.alrafedein.com/filemanager.php?action=save&id=٤٩١

١٥- خضر عباس عطوان، المحفزات الاقتصادية والاجتماعية للإسلام السياسي في المنطقة العربية، مصدر سابق، ص ص٨-١٠.

١٣ - خضر عباس عطوان، ظاهرة الانفصال في العالم العربي، مصدر سابق٤، ص ص١٧-١٨.

١٤ - سري سمور، وجود فرع لتنظيم القاعدة في فلسطين ممكن ام مستحيل، جنين، بلا، ٢٠٠٥.

١٥ - عماد صلاح الدين، لماذا لم تكن الثورات العربية إسلامية؟
١٦ - عماد فوزي شعيبي، تحول النظام الدولي.. وفرصة العرب في دور إستراتيجي، الجزيرة معرفة، في: ٢٦ شباط ٢٠٠٩
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٢٧٥٥C٤AF-١٣C١-٤٦٥C-B٦B٣-E٩٢EC٥D٥B٤DE.htm
١٧ -سري سمور، وجود فرع لتنظيم القاعدة في فلسطين ممكن ام مستحيل، جنين، بلا، ٢٠٠٥.
١٨ -عماد صلاح الدين، لماذا لم تكن الثورات العربية إسلامية؟
١٩ - عماد فوزي شعيبي، تحول النظام الدولي.. وفرصة العرب في دور إستراتيجي، الجزيرة معرفة، في: ٢٦ شباط ٢٠٠٩
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٢٧٥٥C٤AF-١٣C١-٤٦٥C-B٦B٣-E٩٢EC٥D٥B٤DE.htm
٢٠-قاسم محمد عبد ،الجامعة العربية وضرورة تفعيل مبادرات الاصلاح العربي، مجلة قضايا سياسية، ، ص١٣.